



دور رؤية 2030 في التحول من الاقتصاد النفطي للتنوع الاقتصادي في السعودية

Legal protection from radiation used for medical purpose

تاج السر على أحمد المتكسي

محمد أسامة حسنية (*)

جامعة جامعة الملك فيصل ، المملكة العربية السعودية

باحث بالتنمية الاقتصادية ، فلسطين

tagmotkassi05@gmail.com

mohammadhassanaia79@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/04/30

تاريخ القبول: 2021/03/17

تاريخ الإيداع: 2020/09/13

الملخص:

يهدف البحث التعرف علي مكان النفط بالاقتصاد السعودي وتأثيره علي إيرادات وعجز الميزانية العامة، كما يهدف معرفة دور الاستراتيجيات و رؤية 2030 للتنوع الاقتصادي السعودي والتحول من الاقتصاد الريعي الي التنوع الاقتصادي. ولقد استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات والمتغيرات، توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان أهمها أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق من خلال التنوع الاقتصادي كما توصلت بأن رؤية 2030 هي من الخطط النوعية التي يمكن من خلالها التحول للسعودية من دولة ريعية لدولة تنوع اقتصادي تحقق نمو وتنمية للمملكة العربية السعودية.

الكلمات الدالة:

الاقتصاد السعودي ، التنوع الاقتصادي، البترول، التنمية

Abstract:

This research aims to introduce the importance of oil on Saudi Arabian economy and its vital effect on revenues and budget deficit. The study aims also to explore the role of the comprehensive 2030 strategy and its vision on Saudi Arabian economy diversity, besides the transform of the economic structure from rentier economy to a diversified economy. The methodology use in this research is Descriptive methodology. The study reached many results From which the important ones are, economic diversity is a key role of economic development, besides that the 2030 vision is considered as an important plan by which the Saudi Arabian economy could change to diversified economy that drives Saudi Arabian growth and economic development

(*) المؤلف المرسل: محمد أسامة حسنية: mohammadhassanaia79@gmail.com



Key Words

Saudi economy, economic diversification, petroleum, development

تمهيد :

إن المملكة العربية السعودية تعتبر دولة ريعية كون تعتمد موازنتها على عوائد النفط و يغلب على صادراتها منتج واحد الا وهو النفط حيث تشكل الموارد المالية البترولية مورداً رئيسياً هاماً حيث تمتلك ثاني أكبر احتياطي في العالم إلا أن تذبذب أسعار البترول بالأسواق العالمية بفعل الأزمات الاقتصادية وخاصة عام 2020 بسبب أزمة فايروس كورونا أثرت علي اقتصاديات الدول، ولقد تأثر الاقتصاد السعودي كباقي الاقتصاديات وهو حالة واقعية لتعرض الاقتصاد للأزمات والمخاطر في ظل الأزمات العالمية ، لكن تفعيل القطاعات الاقتصادية المختلفة تجعل نسبة الضرر الواقع أقل بكثير من الاعتماد على سلعة واحدة حيث تبذل المملكة جهداً بعملية الإصلاح والتصويب بالهيكل الاقتصادي وخاصة برؤية 2030 الجريئة التي لها دور فعال بعملية التنوع الاقتصادي إلا أن عاصفة انهيار سوق النفط في ظل فايروس كورونا ليصل سعر برميل برنت إلى ما يقارب 20 دولار في عام 2020 دفع بالسؤال مدي إمكانية إسهام رؤية 2030 المتبناة والسياسات المتبناة في تحقيق التنمية وتنوع الاقتصاد لتجاوز الأزمات .

مشكله البحث:

في ظل تذبذب الأسعار وانهارها واعتماد المملكة العربية السعودية على النفط في موازنتها ورغم عملية الاصلاح المستمرة والخطط التنموية إلا أنه بات من الضروري معرفة الدور الايجابي لرؤية 2030 في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق تنوع اقتصاد وتحولاً من دولة ريعية لدولة تنوع اقتصادي على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية وتكونت مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي للبحث بالتالي:-

ما هي مقومات نجاح رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية للتحول من الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط للتنوع الاقتصادي؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مكانه النفط في الاقتصاد السعودي ؟
- ما مدي نجاح الإصلاحات والبرامج التنموية في السعودية لتحقيق التنمية ؟



• ما دور الاستراتيجيات ورؤية 2030 للتنوع الاقتصادي السعودي؟
أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من مدي خطورة الاعتماد على مصدر واحد في ظل عدم الاستقرار الدولي للاقتصاد في ظل الصراع بين الاقطاب الاقتصادية لتقاسم النفوذ العالمي الاقتصادي حيث الاعتماد على سلعة واحدة متمثلة بالنفط يعرض الاقتصاد للمخاطر حيث باتت أهمية التنوع الاقتصادي لتوزيع النسب من المخاطر على كافة القطاعات التي يمكن أن تساهم بتحقيق زيادة في الإيرادات وتجنب في المخاطر وإن السعودية كونها المصدر الأول للنفط وتعتمد بغالب موازنتها على البترول كان لا بد إدراك أهمية التحول لعملية التنوع الاقتصادي.

أهداف البحث:

• التعرف علي أهمية النفط وعوائدها النفطية وتأثيرها على اقتصاد الدولة وموازنتها.

• ابراز أهمية مفهوم التنوع والتحول الاقتصادي بالمملكة.

• معرفة استراتيجيات التنوع ورؤية 2030 بالتنوع الاقتصادي.

• فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تعتبر الواردات النفطية في السعودية مصدر هام للتنمية وتمويل الموازنة العامة للدولة.

الفرضية الثانية: وجود الاستراتيجيات ورؤية 2030 تجعل السعودية دولة تنموية من خلال التنوع .

الفرضية الثالثة: يعتبر قطاع السياحة وقطاع الصناعة من افضل قطاعات التنوع الاقتصادي.

منهجية البحث: اتبع الباحث منهج البحث الوصفي والتحليلي .

مصطلحات الدراسة:

التنوع الاقتصادي هو الزيادة التدريجية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال إشراك القطاعات غير نفطية وزيادة فرص الاستثمار للقطاع الخاص في القطاعات الاقتصادي وتقليل الاعتماد على صادرات القطاع النفطي من أجل تهيئة اقتصاد تتوافر فيه أسباب البقاء والنمو¹.
التنمية: هي عبارة عن تنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة أو بعيدة المدى يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع والظروف الاقتصادية والإنسانية المحيطة به إلى وضع أفضل².



البترول: هي كلمة لاتينية وتعني صخر + زيت أي بمعنى زيت الصخر يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها³.
التنمية الاقتصادية: بأنها التغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويشمل جميع افراد المجتمع⁴.
دراسات سابقة:

دراسة ياسين بوخرنه وآخرون (2018)⁵

هدف الباحث في دراسته إلى إبراز الأهمية الكبرى للتنوع للدول النفطية وخاصة بعد أن أدركت البلدان الريعية خطورة الاعتماد على هذا المورد الوحيد وأصبحت تسي بالذول أحادية الاقتصاد المرتبطة أسعاره بالأسواق العالمية وما يجري بها من تقلبات حادة وهذا ما يسبب اختلال وتشوهات في هيكلها ، كما هدفت الدراسة لتوضيح إجراءات كلا من الجزائر والسعودية للخروج من الدائرة المغلقة من خلال التقليل من الاعتماد على المحروقات ، خلصت الدارسة بأن التنوع الاقتصادي يتطلب خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة وموجهة، تعزيز ديناميكية القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجداً جنباً إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعاً بمشاركة عدد أكبر من القطاعات.

دراسة ممدوح عوض الخطيب (2014)⁶

هدف الباحث في دراسته إلى تحليل أثر التنوع الاقتصادي على النمو في الاقتصادي السعودي خلال الفترة 1970-2011م توصلت الدراسة بأن للنفط أهمية عظمي فبغض النظر عن استعماله كوقود ومصدر للحرارة والدفء يستعمل كذلك ، كما توصلت بأنه يعتبر أهم دعائم الكيان الاقتصادي بحيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل الوطني للبلد المنتج له، شرعت السعودية في ظل رؤية 2030 التي تهدف إلى تنوع موارد النشاط الاقتصادي تعتبر 2016 سنه مهمة في تاريخ السعودية انطلاقاً من الخطة تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوي المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي.

1. مقدمة

عرف الاقتصاد السعودي منذ بداية اكتشاف النفط والتنقيب عنه بتغيرات جذرية في إدارة شئون الدولة وأدائها الاقتصادي في ظل التسارع على النهضة التنموية حيث شكل



اكتشاف النفط نقلة نوعية للمملكة حيث تخوض السعودية منذ زمن طويل معركة شرسة ضد التخلف والتبعية الاقتصادية ، إن المتبع لاقتصاد المملكة العربية السعودية يدرك بأنها من أقوى الاقتصاديات في العالم باعتبارها عضواً في مجموعة العشرين وتمتلك ما يقارب 18.1% من الاحتياط المؤكد من النفط في العالم لتأتي في الترتيب الثاني عالمياً كما إنها تمتلك خامس أكبر احتياطي من الغاز وهي عضو في منظمة أوبك وتأتي بالترتيب الثالث بعد روسيا والولايات المتحدة من حيث الموارد الطبيعية كما إنها تأتي الثامنة من بين مجموعة دول العشرين g20 وفي المركز 24 عالمياً في معيار التنافسية العالمي بين 63 دولة هي الأكثر تنافسية⁷ . إن مواصلة المملكة تحقيق نتائج ايجابية في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تسببها جائحة كورونا، دليل على عمق الإصلاحات التي تسير بها المملكة في بيئة الأعمال، والجهود التوعوية لاطلاع القطاع الخاص على مستجدات التطوير في الأنظمة والتشريعات وكذلك المبادرات الحكومية والبرامج التابعة لرؤية المملكة 2030 الهادفة لرفع تنافسية المملكة إضافة إلى ارتفاع مستوى الشفافية بين القطاعين الحكومي والخاص وفتح قنوات للتواصل بينهم.⁸

2. الاقتصاد السعودي وتأثير الجباية البترولية على إيرادات الدولة:

1.2 الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سنوي 0.3% في عام 2019 مقارنة بمعدل نمو 2.4% في عام 2018 ويرجع هذا النمو بالأساس الي النمو في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق وأنشطة المال والتأمين وخدمات الأعمال وهو يدل على الانسجام بدعم القطاعات المختلفة برؤية 2030 واسهام القطاعات الغير نفطية بالناتج المحلي الإجمالي والجدول التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة انطلاقة رؤية 2030 ومعدل النمو وفي الربع الأول من عام 2020 التقديرات تشير لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 1.0% من العام 2020 مقارنة بمعدل نمو في الربع المماثل من عام 2018 ويرجع ذلك لانخفاض في القطاع النفطي بمقدار 4.6% رغم تحقيق القطاع الغير نفطي ارتفاعاً 1.6% ويرجع ذلك للأحداث الجارية على مستوى الاسعار وأزمة فآيرس كارونا وتأثيرها على الاقتصاديات العالمية لكن حاله النمو التي تشهدها المملكة تؤكد على أهمية رؤية 2030.

جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو حسب نوع النشاط الاقتصادي /أث

(100=2010)



السنوات	2019	2018	2017	2016	2015
الناتج المحلي الإجمالي	2,639,811	2,631,091	2,568,569	2,587,758	2,545,236
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	0.33	2.43	-0.74	1.67	4.11

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية

2.2 مكانة النفط في الاقتصاد السعودي:

تعتبر السعودية المورد الرئيسي للنفط حيث يحتل النفط السعودي على قمة الدول النفطية حيث سجل احتياطي المملكة الثابت وجوده في نهاية 2019 ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.02 في المائة ليبلغ 267.07 مليار برميل، بالمقارنة بالعام السابق الذي بلغ 267.02 مليار برميل، وانخفض إنتاج المملكة من النفط الخام في عام 2019م بنسبة 4.9% ليلعب 3.580.0 مليون برميل سنوياً مقارنة بنحو 3.765.1 مليون برميل في عام 2018م وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام 2019 نحو 9.81 مليون برميل يومياً⁹.

جدول رقم (2) إنتاج المملكة من النفط (مليون برميل)

العام	2019	2018	2017	2016	2015
إجمالي الإنتاج	3.579.96	3.765.1	3.635.3	3.828.43	3.720.3
المتوسط اليومي	9.81	10.32	9.96	10.46	10.19

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون

2020، ص 20.

3.2 الصادرات والائرادات النفطية بالسعودية:

تمثل الايرادات النفطية للموازنة العامة في الاقتصاد السعودي مورداً هاماً نتيجة لنسبة الصادرات النفطية حيث أن محاولات صناع القرار هو التحرر من كون السعودية بلدي ريعي فلقد بلغت قيمة الصادرات البترولية لغاية شهر يونيو 2020 ما نسبته 61.9% من إجمالي الصادرات فيما بلغت الصادرات الغير بترولية بذات الوقت 38.1% من إجمالي الصادرات حيث تتجلى أهمية النفط بمساهمتها المالية¹⁰. ونري بأنه من هنا تبرز مدي الجهود المبذولة لتفعيل القطاع الغير نفطي وبالرغم مستواها المنخفض إلا أنها تسير وفق رؤية 2030 بصورة واضحة حيث لا يمكن تعطيل القطاع البترولي بأكمله لكن الموازنة التدريجية للقطاعات الغير نفطية تحتاج فتره زمنية للازدهار وفق البرامج والخطط المرسومة من قبل الدولة.



جدول رقم (3) الصادرات البترولية والغير بترولية

Non-oil Exports / الصادرات غير البترولية		Oil Exports / الصادرات البترولية		السنة
نسبة من إجمالي الصادرات (%)	مليون ريال	نسبة من إجمالي الصادرات (%)	مليون ريال	
24.9	189,901	75.1	573,412	2015
25.8	177,694	74.2	510,729	2016
23.3	193,479	76.7	638,402	2017
21.3	235,458	78.7	868,442	2018
23.4	229,184	76.6	751,828	2019

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء ، المملكة العربية السعودية

4.2 أزمات الأسعار النفطية وتأثيرها على الاقتصاد السعودي :

تعتبر السعودية من بين الدول التي يرتبط اقتصادها بالواردات المالية النفطية باعتبارها المورد الرئيسي للموازنة العامة ولعملية التنمية ولكن ما شهدته صدمات الأسعار منذ عام 2015 حيث اخفضت اسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتي 2015 فقد انخفض سعر البرميل الواحد سلة اوبك من 96.26 دولار 2014 إلى أقل من 50 دولار عام 2015 ثم انخفض في عام 2020 إلى 32 دولار في ظل حرب الأسعار بين السعودية وروسيا وأزمة جانحة كورونا التي تأثر الاقتصاد العالمي بسببها أثر سلباً على سوق الاسعار النفطية وهو كان له التأثير على موازنة المملكة ، مع انتشار جائحة كورونا وفرض إجراءات العزل على 4 مليارات شخص في جميع أنحاء العالم فإن الطلب على البنزين ووقود الطائرات والمنتجات البترولية الأخرى ف حاله سقوط حرو وكذلك الحال مع أسعار برميل النفط ، حيث من ناحية بحتة كانت أسعار النفط أول ضحايا جائحة كورونا إذ فقدت أسعار برنت أكثر من نصف قيمتها منذ اندلاع الوباء¹¹.

5.2 أثر الأزمات النفطية على الميزانية العامة بالمملكة:-



تعتمد السعودية كثيراً على الجباية البترولية بل وتعتبر أول عناصر الأساسية في بناء الميزانية التقديرية حيث تمثل الإيرادات النفطية والإيرادات الغير نفطية والزيادة والضرائب مصدر الإيرادات والجدول أدناه يوضح نسبة الإيرادات والنفقات العجز المالي . تعد الموازنة للدولة عن طريق نفقاتها وإيراداتها العامة الواجهة الأولى التي تواجهها الدول المصدرة للنفط مخاطر انخفاض أسعار النفط الخام¹² .

جدول رقم (4) العجز في الميزانية العامة للسعودية خلال الفترة 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	613 مليار	519 ملياراً	691.5 ملياراً	905 ملياراً	975.283
النفقات	1.001 مليار	830 ملياراً	930 ملياراً	1.079.467 مليار	1,106 مليار
الفائض /العجز	(611.999)	(311)	(238.5)	(173.858)	(130.717)

المصدر: وزارة المالية السعودية إعداد وتجميع الباحثين من بيانات واحصائيات الموقع¹³ من خلال الجدول أعلاه يظهر بالإحصائيات زيادة الإيرادات حيث أن الإيرادات البترولية تحتل المرتبة الأولى في الموازنة السعودية مع العلم أن ارتفاع النفقات العامة يرجع لعمليات الإصلاح وتمويل المشاريع وإن جائحة كاوننا و ركود الاقتصاد العالمي أثر على الصادرات البترولية وأسعارها وهو انعكس سلباً على أيضاً الإيرادات المالية وموازنة الدولة وحيث أن رؤية 2030 تعزيز دور القطاع اللانفطي وهو يدل على أهمية 2030 وإمكانية تجاوز المخاطر الاقتصادية حيث استثمار مصادر دخل أخرى هو ما تسعى اليه المملكة لتنويع الإيرادات.

6.2 تأثيرات انخفاض أسعار البترول وجائحة كورونا علي صندوق الاستثمارات العامة السعودي:

تقدم صندوق الاستثمارات العامة (السعودي) إلى المركز الثامن لأول مرة بين أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم حسب تحديث معهد صناديق الثروة السيادية بعد أن كان التاسع في سابقاً وبلغت أصول صندوق الاستثمارات العامة 360 مليار \$ (1.35 تريليون ريال)، تشكل 4.6 في المائة من ثروات الصناديق السيادية ولقد نجح صندوق الاستثمارات العامة في اقتناص الفرص الاستثمارية بالتزامن مع هبوط أسعار الشركات العملاقة عالمياً بسبب كورونا ليرفع استثماراته في الأسواق الأمريكية 350 في المائة إلى 9.8 مليار دولار، مقابل 2.2 مليار دولار نهاية 2019 ومن المتوقع أن يحقق الصندوق عوائد جيدة مع عودة تلك الشركات العملاقة إلى طبيعتها، ما يحقق تنوع مصادر الدخل وهو الهدف الاستراتيجي لرؤية السعودية 2030¹⁴ .



جدول رقم(5) ثروات الصناديق السيادية

المرتبة	الصندوق السيادي	الدولة	حجم الأصول(مليار دولار)
1	صندوق التقاعد الحكومي	النرويج	1.108.700.000.000
2	شركة الصين للاستثمار	الصين	940604
3	جهاز أبوظبي للاستثمار	الإمارات	579.621.120.000
4	الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	533.650.000.000
5	محفظة الاستثمار التابعة لمؤسسة النقد بهنونغ كونغ	الصين	528.054.000.000
6	مؤسسة حكومة سنغافورة للاستثمار	سنغافورة	453.054.000.000
7	تيماسيك القابضة	سنغافورة	375.383.000.000
8	صندوق الاستثمارات العامة	السعودية	528.054.000.000

المصدر/بيانات مؤسسة institute swf على الموقع: www.swfinstitute.org

رغم جانحة كورونا إلا أن السعودية استثمرت صندوق الثروة السيادية لتحقيق أرباحاً عبر استثمارات ذكية في سوق الرأسمال الدولي وهو ميزة تضاف للتنوع للإيرادات المالية للمملكة وأن تأثير انخفاض الأسعار البترولية قد استثمر من قبل صندوق الاستثمارات العامة لصالح المملكة.

7.2 انعكاسات تطورات أسعار النفط على الدين العام:

ارتفع رصيد الدين العام بالمملكة العربية السعودية بنسبة 21.1% في نهاية عام 2019 ليبلغ 677.9 مليار ريال أي ما نسبته 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي و 33.5% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مقارنة بما كان عليه بنهاية عام 2018 البالغ 560.0 مليار ريال أو ما نسبته 19.0% من الناتج المحلي الإجمالي¹⁵، ولا شك بأن أزمة كورونا 2020 أثرت أيضاً على الدين العام حيث تخطت المملكة لتوفير نحو 340 مليار ريال لتمويل العجز المتوقع في ظل تداعيات كارونا المتوقعة علي إيرادات الدولة 2020 حيث سيتم تمويل 65% من عجز الميزانية عبر الاستدانة وإصدار أدوات دين متمثلة في صكوك ومستندات محلية ودولية 200 مليار ريال فيما ستعتمد على السحب من الاحتياطي بنسبة 35% 120 مليار ريال كحد أقصى، وتوقعت المملكة أن تسجل عجزاً بنحو 187 مليار ريال يمثل 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه بعد تداعيات كارونا هناك مؤشرات بأن يتراوح العجز بين 7 و9% من الناتج ولا شك بأن هناك انخفاض بالإيرادات النفطية أو غير النفطية ويرجع لتراجع اسعار النفط ولتوقف الاقتصاد

بسبب اجراءات احترازية لمواجهة فايروس كارونا¹⁶. إن ما سبق يدل على مدي أهمية الرؤية الاستراتيجية 2030 لتجاوز كافة الازمات الاقتصادية وعدم ربط الاقتصاد بمنتج واحد وتوزيع نسبة المخاطرة على القطاعات الاقتصادية لتجاوز كافة الازمات وعدم تعريض الاقتصاد السعودي للصددمات.

جدول رقم(6) الدين العام مليون ريال

العام المالي	المفترض		المسدد		حجم الدين القائم في نهاية العام	الناتج الإجمالي		نسبة الدين العام للناتج المحلي العام
	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي		الدين العام	التغيير %	
2015	98.000	---	---	---	142.260	---	142.260	2453.5 12
2016	97.020	103.125	25.82 5	-	213.455	103.1 25	316.580	2418.5 08
2017	58.455	80.625	12.40 8	-	259.502	183.7 50	443.252	2582.1 98
2018	48.750	71.250	3.272	-	304.980	255.0 00	559.980	2949.4 57
2019	69.839	50.161	2.055	-	372.764	305.1 61	677.925	2973.6 26

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، ص 144

8.2 أما تأثيرات انهيار الأسعار على الاقتصاد السعودي كالتالي:-

- أصبحت المملكة في مرمى خسائر اقتصادية لتدني أسعار النفط الخام .
- عجز بالموازنة وفقدان ما يقارب 93 مليار دولار من الإيرادات النفطية عام 2020.
- حدوث فجوة في إيرادات موازنة عام 2020 لتراجع متوسط سعر برميل برنت إلى نحو 20 دولار التي قدرت سعر البرميل بنحو 55 دولار مما سيفقدتها 254.7 مليون دولار يوميا في حال احتساب متوسط يومي للصادرات بنحو 7.278 مليون برميل.
- تراجع الإيرادات وتفاقم العجز حيث يبلغ إجمالي النفقات المتوقعة لموازن المملكة 2020م، 1.02 تريليون ريال (272 مليار دولار) .



-ارتفاع العجز وتراجع الاحتياطات المالية نتيجة هبوط 15% من الإيرادات النفطية إلى 513 مليار ريال (136.8 مليار دولار)¹⁷.

إن ما سبق يؤكد على أهمية البترول ومكانته في الاقتصاد السعودي حيث تمثل الإيرادات عنصر هام للتنوع الاقتصادي والتحول من القطاع النفطي للقطاع اللانفطي لتصبح المملكة وفق رؤية 2030 بلداً متنوعاً اقتصادياً تتجاوز به استراتيجياً تذبذب الأسعار وتحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وفق تفكير استراتيجي بأهمية التحول الاقتصادي .

3. برنامج التحول الوطني 2020 والتنوع الاقتصادي واستراتيجياته وفق رؤية 2030:

إن المملكة تسير صوب التحول الوطني الاستراتيجي في مدها وطموحه إذ يتأهب للإبحار في مرحلة جديدة حيث تسعى الاستراتيجية للقفز فوق محابس تبعية النفط والريع والدخول في العصر اللانفطي ونقل اقتصاد المملكة من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي وفق منهج إصلاحي وتدرج في التغيير والتطوير وهو تحول وطني من الرعوية إلى التنمية بأن تصبح مؤسسات المجتمع شركاء مع الدولة في التنمية تلك الطموحات تتحقق من خلال إعلان برنامج تطلعات باقتصاد متنوع ومنافس والبحث عن إيرادات مستقرة بعيداً عن إيرادات النفط المتقلبة، إنه التحول الهيكلي وفق رؤية 2030 حيث تمثل عملية الإصلاح وأول الاهتمامات للتحول الاقتصادي

1.3 أسباب التحولات الاقتصادية الهيكلية للاقتصاد السعودي:

● مكانة الاقتصاد السعودي لا يتناسب مع مكانتها العالمية؛ تذبذب الاقتصاد السعودي نتيجة اعتماده على إيرادات النفط؛

● ضبط الهدر عبر رفع كفاءة الاستهلاك¹⁸.

2.3 الركائز الأساسية للتحول للاقتصاد السعودي:

توفير العمالة الماهرة ودور أكبر للقطاع الخاص يعززان خطط النمو؛ شفافية البيئة الاقتصادية والتنظيمية للمساعدة بخلق الأنشطة التجارية؛

مرونة الإدارة المالية المستدامة في مواجهة تقلبات أسعار البترول العالمية مع الحد من مخاطر العجز الحكومي¹⁹.

3.3 التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية:

يعد التنوع الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية التي تبنتها خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية حيث يعتبر التنوع الاقتصادي هاجس للبلدان أحادية أو



ثنائية الإنتاج كونها معرضة للازمات الاقتصادية في ظل تقلبات أسعار النفط كونها تعتمد بنسب كبيره في عوائدها عليها فلقد تقدمت المملكة خطوات عملية ملموسة على صعيد التنوع الاقتصادي .

-تعريف التنوع الاقتصادي: يعرف التنوع الاقتصادي بأنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنوع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ربيعاً²⁰.

4.3 مبررات التنوع الاقتصادي:

-النفط مورد طبيعي ناضب لذا لا بد من التفكير الاستراتيجي نحو مصادر بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.

-اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.

-عدم استقرار أسعار النفط وتذبذبها يؤدي إلى تقلبات في حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات والإنفاق العام ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي.

إعاقه تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.²¹

5.3 أشكال التمييز للتنوع الاقتصادي وفق اتجاه كل شكل من الأشكال الآتية:-

يمكن التمييز بين أشكال التنوع حسب كل اتجاه والذي يمكن من خلاله تحقيق الأهداف وفق التالي:

-التنوع الأفقي: يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة كقطاع البترول أو هو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة.

-التنوع العمودي: يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية.²²

-التنوع الجانبي: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات المحلية.

-التنوع الشامل: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية واكتساب واختراق أسواق جديدة.



-التنوع الجغرافي والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.

-التنوع المالي: وهو ذلك الشكل من التنوع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد²³.

6.3 أسباب فشل محاولات التنوع لبعض الدول:-

-عدم وجود البني التحتية وبالتالي الغياب الكلي لمتطلبات الاستثمار سيما المنتج منه.
-عدم وجود تكامل بين مختلف فروع الاقتصاد وهو ما يخالف منطق التنوع الاقتصادي.
-تبني الوجهة التنوعية موازاة مع الانتكاسات البترولية بالنسبة للدول النفطية وهو ما يحول دون تحقيق المرجو من ذلك.
-الحفاظ على الصبغة الريعية في اقتصادها واعتمادها شبة الكلي على ما تزخر به من مواد أولية نفطية .

-عدم وجود إرادة حقيقة للتنوع الاقتصادي والاعتماد على الموارد النفطية²⁴.

7.3 استراتيجيات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية:

أدركت السعودية أهمية التنوع فكان الهدف ينص على تنوع القاعدة الاقتصادية وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية وتعظيم العائد من ميزته النسبية ولذلك فقد ازدادت أهمية وحتمية التنوع فوضع هدف التنوع كثنائي هدف من أهداف التنمية وتعتبر 2016 سنة مهمة في تاريخ السعودية انطلاقاً من الخطة تهدف إلى التحول الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي ويعتبر التحول الوطني هدفاً استراتيجياً للسعودية تنتقل من خلاله البلاد تدريجياً من الاعتماد على البترول في إجمالي الدخل الوطني وتوفير الوظائف والمورد المالي لميزانية الدولة وذلك لخفضه بتنوع القاعدة الاقتصادية من خلال القطاع الخاص وبمساهمة الدولة في ذلك استعداداً لمرحلة ما بعد نضوب البترول ،اعتمد برنامج التحول الوطني الأهداف الاستراتيجية الداعمة لتحقيق رؤية 2030 وإدراك التحديات التي تعيق تحقيقها والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام 2020 واختير هذا الإطار الزمني ليمثل أهداف مرحلية يمكن من خلالها التخطيط بشكل أقرب لأرض الواقع وشملت رحلة تحديد المستهدفات مقارنتها مع التجارب والمعايير الإقليمية والدولية وانطلاقاً من الوضع الحالي وذلك عبر جهد مشترك بين المركز



الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة والجهات المعنية وهيئة العامة للإحصاء وفما يلي الاستراتيجيات المرتبطة بالتنوع الاقتصادي التي وردت ضمن برنامج التحول الوطني 2020. -استراتيجية التنوع الناتج المحلي: حيث تستهدف إلى تحسين نسبة قيمة الناتج المحلي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي لنسبة متقاربة إلى المعيار الإقليمي والعالمي بنسبة تقارب 69% -استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية: تستهدف السعودية التنوع الاقتصادي من خلال رؤية 2030 قيمة الصادرات من السلع غير النفطية إلى ما قيمته 330 مليار ريال سعودي والوزارة المسؤولة في تنفيذ هذا الهدف وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية. استراتيجية تنمية الإيرادات غير نفطية: وهو أحد الأهداف المكلفة بها وزارة المالية السعودية للوصول 530 مليار ريال سعودي لتحقيق التوازن في الميزانية ويعتبر ضمن استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية.

-استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مسؤولية وزارة التجارة والاستثمار للوصول للهدف المنشود 35% كنسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

-خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة: يعكس إنشاء الهيئة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مساهمة الناتج المحلي من 20% إلى 35% وفق رؤية المملكة 2030 حيث من أولويات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة معالجة ثلاثة تحديات تتمثل في الكوادر البشرية، البيروقراطية الحكومية وفرصة التمويل.

رفع ثقافة المقاولية: حيث يمثل الهدف الاستراتيجي رفع ثقافة المقاولية وتعتبر وزارة التجارة والاستثمار المسؤولة عن ذلك للوصول للهدف المنشود خلال 2020 للوصول إلى 104.000 مؤسسة من خلال الدعم وتنمية مهارات الشباب.

تختلف آليات نجاح التنوع الاقتصادي من اقتصاد لآخر من خلال نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي بها خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات والمقومات الأساسية حيث دخلت السعودية طريق الإصلاح الاقتصادي عبر مسبوق نحو تضمين تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية حيث أدركت السعودية أن كل خطوة على صعيد تنوع القاعدة الإنتاجية تمثل إنجازاً حقيقياً ينبغي البناء عليه على نحو مستمر حيث إنجاز برنامج جري للإصلاح في ظل رؤية المملكة 2030 التي تهدف للتنوع الاقتصادي حيث عام 2016 عاماً



مهما في انطلاقها انطلاقاً نحو التحول الوطني الشامل على مستوى الدولة السعودية لتحقيق رؤية 2030²⁵.

8.3 الخطوات المتخذة للتنوع الاقتصادي في السعودية وفق رؤية 2030:-

تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

فتح المجال للاستثمار الأجنبي وكذا المحلي على مصرعيه وذلك بزيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات .

توسيع القاعدة الصناعية بإنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق²⁶.

التركيز بشكل رئيسي على مجموعة واسعة من القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية وهي النقل والاتصالات والطاقة والخدمات المالية.

الخصخصة والشراكة بين القطاع العام والخاص حيث اعتمدت السعودية برامج الخصخصة بهدف تمكين القطاع الخاص من القيام بدور قيادي في تنوع الاقتصاد بعيداً عن النفط .

إعداد مستقبلية للتنوع حيث تسعى المملكة نحو تنوع قاعدتها الإنتاجية من خلال استراتيجية التنوع التي تعتمد على خمسة مجموعات صناعية حيوية وهي السيارات والأجهزة المنزلية والبلاستيكية والتعبئة والتغليف وتهدف الحكومة من الاستثمارات المتزايدة في مجالات هذه القطاعات إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الواردات وكذلك خلق فرص عمل.

رؤية 2030 والتي تهدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير نفطي²⁷.

9.3 أهم محاور التنوع الاقتصادي بالمملكة:

تطوير البنية التحتية المحلية والاستثمار في تعليم المواطنين واكتسابهم المهارات تطوير المدن الصناعية والاقتصادية -ضم المدن الصناعية حوالي نصف الصناعات التحويلية بأكملها بالمملكة.

تقديم الدعم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدد من المبادرات ومنها برنامج كفاءة الذي أطلق في عام 2006م الذي يوفر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول على الائتمان الضمانات الائتمانية.



-ضخ الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات الإنتاجية واستخدام النقد الأجنبي لتعزيز التكنولوجيا وتشجيع تصدير المنتجات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
-تشجيع إقامة شركات مع الدول التي حققت طفرات اقتصادية مثل دول جنوب شرق آسيا.
-الاستفادة من تجارب الدول للتنوع الاقتصادي مثل كندا والنرويج وماليزيا.²⁸

10.3 أهم القطاعات الاقتصادية بالتنوع الاقتصادي وفق الاستراتيجيات وريية 2030 :

• القطاع السياحي وتنويعه وفق رؤية 2030

تنوع السياحة: رغم أن السعودية عاصمة السياحة الدينية إسلامياً، إلا أن المملكة برؤيتها أضافت قوالب سياحية عززت من فرص التنمية الاقتصادية والنمو والتنوع في السعودية فلقد أوجدت رؤية 2030 عدد من المشاريع السياحية أولها:

مشروع البحر الأحمر: يقع على طول الساحل الغربي للمملكة بين مدينتي الوجه وأملج الساحليتين ويقام على أجمل المواقع في العالم ويبلغ إجمالي مساحة المشروع 34.000 كم² ويحتوي على أكثر (50) جزيرة ممتدة ساحل يتجاوز (200 كم) وسيحقق المشروع (15) مليار ريال سعودي سنوياً زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومليون زائر سنوياً 2035 وسيوفر (35) ألف وظيفة.

مشروع نيوم: وهو أضخم مشروع يمتد بين ثلاث دول ويقع في شمال غرب المملكة ويشمل أراضي داخل الحدود المصرية والأردنية ومجاور للبحر الأحمر وخليج العقبة وبالقرب من ممرات بحرية تجارية وسيكون بوابة لجسر الملك سلمان المقترح إنشاؤه والذي سيربط ما بين مصر والسعودية وتبلغ قيمة المشروع 500 مليار وسيقام على مساحة 26 ألف و500 كم² يمتد إلى أراضي الأردن ومصر ومن مميزات مشروع مدينة نيوم كونها أول مدينة رأسمالية في العالم وسيتم إدراج مدينة نيوم مستقبلاً في الأسواق المالية بعد عام 2030. الاستثمارات العامة ستكون مملوكة للصندوق بالكامل وستجذب استثمارات من شركات في قطاعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية والصناعات المتقدمة والترفيهية كما أنها قريبة من الأسواق ومسارات التجارة العالمية (قناة السويس) و ستركز على 9 قطاعات استثمارية متخصصة وهي مستقبل الطاقة والمياه ومستقبل التنقل ومستقبل الغذاء ومستقبل العلوم التقنية والرقمية ومستقبل التصنيع المتطور ومستقبل الإعلام والإنتاج الإعلامي ومستقبل الترفيه والمعيشة الذي يمثل الركيزة لباقي القطاعات.²⁹



مشروع أمالا: وهو مشروع سياحي يوصف بـ"ريفيرا الشرق الأوسط"، ويقع ضمن محمية الأمير محمد بن سلمان الطبيعية شمال غرب السعودية. وتتمحور فكرته على مفهوم السياحة الفاخرة المرتكزة على النقاها والصحة والعلاج.

مشروع مدينه القدية السياحي:مشروع ترفيهي رياضي جنوب غرب العاصمة الرياض ويحتوي على أكثر من 300 من المرافق الترفيهية ، ويهدف في استعادة 30 مليار دولار ينفقها السعوديون سنوياً على السياحة الخارجية، ومن أبرز محتوياته مدينة 6 فلاجز الترفيهية³⁰.

الصناعة والتنوع الاقتصادي وفق رؤية 2030 السعودية:

إن تطوير الصناعة وفق رؤية 2030 من المتوقع أن يسهم في تحقيق نقلة نوعية للصناعة في المملكة حيث يركز على أربعة قطاعات رئيسية هي الصناعة والتعدين الطاقة والخدمات اللوجستية ويتضمن عددا من المبادرات والممكنات مثل التمكين المالي القروض توفير المناطق الصناعية الخاصة ، دعم الثورة الصناعية الرابعة ، إضافة إلى التصدير والحوكمة ودعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة ، تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يحقق 11 هدفاً مباشراً من 96 هدفاً من أهداف رؤية 2030 ويتضمن أكثر 300 مبادرة نوعية وتهدف استراتيجية هذا البرنامج لبناء منظومة تصنيع مستدامة وتنافسية ومتنوعة تعتمد على القطاع الخاص.

الخلاصة والنتائج:

نجحت قيادة المملكة العربية السعودية وحكومتها في تحفيز قطاعات الاقتصاد والسياحة والصناعة وفق رؤية 2030 والتي تهدف لخفض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات المالية لموازنة البلاد وبعد مضي عدد من السنوات على الاعلان للتحول والتنوع الاقتصادي بدأت العديد من القطاعات الغير نفطية تؤتي ثمارها بزيادة الصادرات السعودية الغير نفطية مقارنة بما قبل الرؤية الاستراتيجية حيث هناك طموح للابتعاد عن الإيرادات النفط الخام في تمويل نفقاتها الجارية رغم مكانه النفط للمملكة من خلال تنمية الاقتصاد الغير نفطي بشراكة القطاع الخاص نجحت في زيادة الصادرات الغير نفطية بعد اقرار رؤية 2016 من خلال وصف البحث وتحليل محتوياته البحثية تبين صدق الفرضيات حيث تمثل الواردات المالية ركيزة أساسية في الموازنة العامة السعودية ودعم المشاريع وعملية النمو والتنمية حيث كافة الاحصائيات والمؤشرات تؤكد على إسهامات الإيرادات النفطية في خزينة الدولة ، كما أنه رؤية 2030 عززت الإيرادات الغير نفطية ورفعت نسبتها من خلال نمو للقطاع الغير نفطي حيث أن عمليات الاصلاح الهيكلية للاقتصاد السعودي وتعزيز القطاعات المختلفة من خلال



المشاريع الاستراتيجية مثلت دافعاً قوياً لعملية التنوع والنمو وتأتي على سلم الأولويات قطاع السياحة بالمشاريع المميزة استراتيجياً كمشروع البحر الأحمر ومشروع نيوم بالإضافة للمشاريع الصناعية التي ستحقق ازدهاراً مسبقاً للمملكة وعلى مستوى المنطقة ونري أنه من خلال ذلك توصل الباحثين لعدد من النتائج كان أهمها:

-هناك دور فعال للإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية.

-تأثير انخفاض الأسعار عزز من أهمية رؤية 2030.

-تذبذب الأسعار أثر على الميزانية بالمملكة العربية السعودي.

-الاقتصاد السعودي يمتلك من المقومات التي ستساهم بتحقيق حلم 2030.

-عمليات الإصلاح بالهيكال الاقتصادي من خلال الاستراتيجيات الاقتصادية باتت تؤتي ثمارها من خلال رفع نسبة مساهمة القطاع الغير نفطي بالنتائج المحلي الإجمالي.

-لرؤية 2030 دور فعال بتنوع المصادر المالية من خلال تعزيز صندوق الاستثمارات العامة في الصناديق السيادية.

-عملية التحول من الاقتصاد الريعي للتنوع الاقتصادي يسير وفق تخطيط استراتيجي سليم.

-المشاريع السياحية سيكون لها ثقل ايجابي على الإيرادات الغير نفطية .

الهوامش:

- 1-نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، العدد 12، 2014، ص467.
- 2 مدحت ابو النصر، ياسمين محمد، التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتنا، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 2017، ص68 .
- 3 محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعي، الجزائر، 1983، ص8
- 4 محمد محمود، الامام، التنمية والتشغيل ورقة عمل مقدمة الى منظمة العمل العربية، الدوحة:2008، ص4
- 5 ياسين بوخزنة، بلال يوشول، عثمان فتح الله، واقع وتحديات التنوع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط حالة(الجزائر، السعودية)رسالة ماجستير غير منشورة، تجارة والمالية الدولية، الجزائر، جامعه الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018.
- 6 ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16-17 فبراير 2014.



- ⁷ الاقتصاد السعودي، تاريخ الاطلاع 2020/8/29 الموقع <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- ⁸ جريدة العرب الاقتصادية، السعودية تتقدم للمرتبة 24 في تقرير التنافسية العالمية 2020، تاريخ النشر 16/يونيو/2020 على الموقع الالكتروني <https://web.archive.org/web>
- ⁹ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، ص 20 الموقع الالكتروني اطلع 2020/06/29
- ¹⁰ الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية بتاريخ اطلع 2020/08/30 موقع الكتروني <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>
- ¹¹ العربية نت، الأسواق العربية، تاريخ نشر 6/مايو/2020، بتاريخ اطلع 2020/8/11 الموقع الالكتروني <https://www.stats.gov.sa/ar/211>
- ¹² سهام حسين، سميرة فوزي، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36، 2013، ص 18
- ¹³ وزارة المالية، التقارير والاحصائيات تاريخ اطلع 2020 /8/30 الموقع الالكتروني <https://www.mof.gov.sa>
- ¹⁴ أكرم عبدالله ، أكبر الصناديق السيادية في العالم ، جريدة العرب الاقتصادية، تاريخ النشر 2020/8/14، الموقع الالكتروني بتاريخ اطلع 2020/9/3 <https://www.aleqt.com>
- ¹⁵ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، ص 144
- ¹⁶ أكرم عبدالله، المؤشرات المالية للسعودية بعد وقبل كارونا، جريدة العرب الاقتصادية، تاريخ النشر 24/ابريل/2020، الموقع الالكتروني بتاريخ اطلع 2020/9/1 <https://www.aleqt.com> /
- ¹⁷ علاء البحار، السعودية أكبر الخاسرين من انهيار النفط موازنة 2020 تتكبد 93 مليار دولار، بتاريخ نشر 22/ابريل/2020 <https://www.alaraby.co.uk/economy/2020/4/22/>
- ¹⁸ عبد الحفيظ محبوب، من الربع الى الرفاه، المملكة العربية السعودية في طور التحولات، موقع الالكتروني بتاريخ اطلع 2020/5/19 <https://books.google.com/books8%>
- ¹⁹ البورصة، الرؤية السعودية 2030 التحول في مملكة النفط ، جريدة الاقتصادية، تاريخ نشر 28/ابريل 2016/ <https://alborsaanews.com/2016/04/28/838044>
- ²⁰ حامد عبد الحسين الجبوري، التنوع الاقتصادي للدول النفطية ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص 1، تاريخ النشر 2016/6/20 تاريخ الاطلاع 2019/11/17 مسترد من <https://sudaneseonline.com/board/7/msg>
- ²¹ ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16-17 فبراير 2014، ص 1 .2.



- ²² إلياس بن ساسي، الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2011، ص79
- ²³ نور الدين شارف، استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص7
- ²⁴ مريم زغاشو، محمد دهمان، دور سياسة الانفاق في تفعيل التنوع الاقتصادي - اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً، بحث منشور جامعة قسنطينة، ديسمبر 2017 مسترد
<https://mpira.uni-muenchen.de/91896/>
- ²⁵ ياسين بوخزونة، بلال يوشول، عثمان فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-66
- ²⁶ فاطمة حسن، سلمي داوود، واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، دراسة تحليله لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والامارات العربية، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، 27-مارس 2017.
- ²⁷ بللعماء أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر-2017/2018، ص ص 70-69
- ²⁸ اسماعيل ابراهيم سجيبي، التنوع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية في المملكة، نشر 3/ابريل/2017 مسترد

<https://www.maaal.com/archives/20170403/89430>

- ²⁹ بان على حسين المشهداني، دور اقتصاديات النقل والسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية (2007-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المركز القومي للبحوث غزة، مجلد3، العدد9، 2019، ص ص 69-70

³⁰ ويكيبيديا، السياحة في السعودية، بتاريخ اطلاق 2020/9/3 <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

دور رؤية 2030 في التحول من الاقتصاد النفطي للتنوع الاقتصادي في السعودية
حسنية محمد أسامة / أحمد المتكسي تاج السر على ، المجلد الثاني عشر، العدد 1،
أبريل 2021، ص ص 622-642

E-ISSN : 2571-9742

P- ISSN: 1112-945X

